

**قياس وتحليل اثر المتغيرات الاقتصادية والاستقرار السياسي في الودائع المصرفية:
دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2024**

أ.م.د. لقمان عثمان عمر

كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد- أربيل/ جامعة صلاح الدين

luqman.omer@su.edu.krd

المستخلص

تعد الودائع المصرفية ركيزة أساسية في تمويل الاقتصاد، إذ تمد الجهاز المصرفي بالموارد اللازمة لعمليات الإقراض ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل: (سعر الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الاحتياطي الإلزامي، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والاستقرار السياسي في الودائع المصرفية في العراق خلال المدة (2005-2024)، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL)، ومن أبرز الاستنتاجات: وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والاستقرار السياسي مع الودائع المصرفية، بالمقابل كانت العلاقة عكسية ومعنوية بين معدل التضخم والاحتياطي الإلزامي ومتوسط دخل الفرد مع الودائع المصرفية، ومن أهم المقترحات: بغية زيادة الودائع المصرفية يمكن للمصارف التركيز على تقديم سعر فائدة مغر ومنافس يضمن للمودع تحقيق عائد حقيقي يفوق التضخم؛ وذلك بتقديمه ضمن منتجات مصرفية متنوعة ومبتكرة، أيضاً من الضروري كسب ثقة الأفراد ونشر الثقافة المالية.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاقتصادية، الاستقرار السياسي، الودائع المصرفية.

Measuring and Analyzing the Impact of Economic Variables and Political Stability on Bank Deposits: An Applied Study of the Iraqi Economy for the Period 2005–2024.

Assistant Professor Dr. Luqman Othman Omar

Salahaddin University-Erbil - College of Administration and Economics -
Department of Economics

luqman.omer@su.edu.krd

Abstract

Bank deposits represent a fundamental pillar in financing the economy, as they provide the banking sector with the resources necessary for lending activities and for supporting various economic operations. This study aims to measure and analyze the impact of several economic variables - namely interest rate, inflation, Real Gross Domestic Product (RGDP), required reserve ratio, and GDP per capita - as well as political stability on bank deposits in Iraq during the period 2005–2024. The research adopts an analytical and econometric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The main findings indicate a positive and significant relationship between interest rate, RGDP, and political stability and bank deposits. Conversely, the results reveal a negative and significant relationship between inflation rate, required reserve ratio, GDP per capita, and bank deposits. Key recommendations include the need for banks to enhance deposit levels by offering attractive and competitive interest rates that ensure depositors a real return exceeding inflation, through diversified and innovative banking products. Moreover, strengthening public trust in the banking sector and promoting financial literacy are essential for encouraging deposit growth.

Keywords: Economic Variables, Political Stability, Bank Deposits.

المقدمة

تعد الودائع المصرفية من الركائز الأساسية لتمويل الاقتصاد؛ لما توفره من موارد تدعم عمليات الإقراض وتزيد من قدرة الجهاز المصرفي على تمويل الأنشطة الاستثمارية، الأمر الذي يعبر عن مستوى الثقة في القطاع المالي، وتبرز أهمية دراسة الودائع المصرفية في العراق نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة التي مر بها خلال المدة 2005-2024، والتي تميزت بتقلبات أسعار النفط، وتراجع بيئة الأعمال، وتغير السياسات المالية والنقدية، وتتأثر حركة الودائع بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل سعر الفائدة، ومعدل التضخم، والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ومتوسط دخل الفرد، فضلاً عن الاحتياطي الإلزامي الذي يؤدي أثراً في ضبط السيولة وضمان الاستقرار النقدي، كما يشكل الاستقرار السياسي عاملاً حاسماً في تعزيز الادخار وجذب الأموال إلى القطاع المصرفي، وعليه فإن قياس وتحليل تأثير هذه المتغيرات يساهم في توضيح قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب الودائع والمحافظة عليها، ويوفر مؤشرات يمكن الاعتماد عليها في صياغة سياسات مالية ومصرفية أكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحليل كيفية تأثر الودائع المصرفية بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاستقرار السياسي في العراق خلال المدة 2005-2024، وهي مدة اتسمت باضطرابات اقتصادية وسياسية واضحة، وتساعد الدراسة في فهم العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومتوسط دخل الفرد والاحتياطي الإلزامي وحجم الودائع المصرفية، بوصفها مؤشراً على الثقة بالقطاع المالي، كما يوفر نتائج تدعم صناع القرار في تحسين السياسات النقدية والمصرفية وتعزيز قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب الودائع وتحقيق الاستقرار المالي.

مشكلة الدراسة: رغم الدور الحيوي الذي تمثله الودائع المصرفية في تعزيز النشاط المالي والاقتصادي، إلا أن مستوياتها في العراق خلال المدة 2005-2024 شهدت تذبذباً واضحاً نتيجة التقلبات الاقتصادية والسياسية، وتبرز المشكلة في عدم وضوح مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل سعر الفائدة، والتضخم، والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ومتوسط دخل الفرد، والاحتياطي الإلزامي إلى جانب الاستقرار السياسي، في حجم الودائع المصرفية، وعليه يتمثل جوهر مشكلة الدراسة في إثارة الآتي: ما مدى تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي في الودائع المصرفية؟ وكيف يمكن فهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار السياسي مع الودائع المصرفية؟

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1. قياس وتحليل أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (سعر الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الاحتياطي الإلزامي، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والاستقرار السياسي في الودائع المصرفية في العراق خلال المدة (2005-2024).
2. فهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات والودائع المصرفية لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز ودعم الودائع المصرفية.

فرضية الدراسة: تتجسد فرضية الدراسة في الآتي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الاقتصادية والاستقرار السياسي والودائع المصرفية في العراق خلال المدة (2005-2024).

2. تتأثر الودائع المصرفية بعدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، حيث تؤدي التغيرات في سعر الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الاحتياطي الإلزامي، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن الاستقرار السياسي إلى تغير اتجاه الودائع المصرفية، وذلك بحسب طبيعة تأثير كل متغير ومدى تفاعله ضمن البيئة الاقتصادية الكلية.

منهجية الدراسة: للوصول إلى هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL)؛ لتحليل العلاقة السببية والاتجاهات قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

حدود الدراسة: تنحصر حدود الدراسة في النطاق المكاني للعراق، والفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2005-2024)، في حين تتناول الحدود الموضوعية متغيرات اقتصادية كلية مثل (سعر الفائدة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، الاحتياطي الإلزامي، متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والاستقرار السياسي مع الودائع المصرفية

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار النظري للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاستقرار السياسي مع الودائع المصرفية، أما المبحث الثاني فيتناول أثر المتغيرات الاقتصادية والاستقرار السياسي في الودائع المصرفية في العراق (2005-2024)، وقد ختمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وعرض لقائمة المصادر وملحق للبيانات الأولية للدراسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (يوسف: 2020): عنوان الدراسة: العوامل المحددة لسلوك الودائع في سوق النقد المصري، بحث منشور، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة (الإسماعيلية)، جامعة قناة السويس مصر، المجلد (11)، العدد (3)، ويهدف البحث إلى: التعرف على مدى وقوة تأثير سعر الصرف ومعدل الفائدة ومعدل التضخم على سلوك الودائع المصرفية في سوق النقد المصري خلال المدة (2000 - 2018)، وتم استخدام التحاليل الوصفية والإحصائية باستخدام البرنامج E-views، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: عدم وجود تأثير معنوي لسعر الصرف، ووجود تأثير معنوي لكل من معدل الفائدة ومعدل التضخم على سلوك الودائع المصرفية بالعملة المحلية، وتم عرض جملة من المقترحات منها: ضرورة إجراء دراسات أخرى لقياس أثر أنواع أخرى من العوامل المختلفة على الودائع في سوق النقد المصري.

- دراسة (الريثي: 2021): عنوان الدراسة: دراسة قياسية لمحددات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية، بحث منشور، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد (2)، العدد (16)، ويهدف البحث إلى: التعرف على محددات الودائع المصرفية طويلة الأجل في المصارف الإسلامية السعودية، وبيان مدى تأثير النشاط الاقتصادي ككل، وأثر أنشطة المصارف التقليدية على حجم الودائع في المصارف الإسلامية السعودية،

وتم الاعتماد على المنهج التجريبي القياسي وبصياغة نموذجين قياسييين، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: ضعف معدل العائد على الودائع الاستثمارية مما أثر سلباً على حجم الودائع، ووجود تأثير إيجابي وذا معنى إحصائي عالي لحجم المصرف وعدد فروع المصارف على جذب الودائع، وتم عرض جملة من المقترحات منها: قيام المصارف بوضع استراتيجية للاستثمارات المالية ذات مردودية عالية تمكنها من تحفيز الأفراد على توجيه مدخراتهم المالية نحو الودائع الاستثمارية.

- دراسة (المولى: 2023): عنوان الدراسة: قياس وتحليل أثر أسعار الفائدة طويلة الأجل على الودائع المصرفية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004 - 2022)، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (18)، العدد (69)، ويهدف البحث إلى: قياس وتحليل أثر أسعار الفائدة طويلة الأجل في إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية في العراق للمدة (2004 - 2022)، وذلك باستخدام منهجية أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: هناك علاقة طردية بين أسعار الفائدة وإجمالي الودائع المصرفية، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة كلما أدت إلى زيادة الودائع لدى المصارف التجارية، وتم عرض جملة من المقترحات منها: ضرورة نشر الوعي بين الجمهور بأهمية القطاع المصرفي وأثره في التنمية الاقتصادية

- دراسة (Nasrin: 2023): عنوان الدراسة: An Empirical Analysis of Macroeconomic and Bank Specific Factors Ascertain Bank Deposit: A Study on Bangladesh International، بحث منشور، Journal of Economics and Financial Issues، تركيا، المجلد (13)، العدد (3)، ويهدف البحث إلى: تحديد وتحليل العوامل الكلية (الاقتصادية) والعوامل الخاصة بالمصارف التي تؤثر في تعبئة الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية الخاصة المدرجة في بنغلادش عن طريق آراء المديرين والمختصين المصرفيين، وتم الاعتماد على منهج كمي تحليلي يعتمد على استبانة ليكرت وتحليل إحصائي وصفي، مصفوفة ارتباط وتحليل عاملي (PCA/Varimax)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: أن السياسة النقدية الحكومية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في الودائع المصرفية، تليها العوامل الخاصة بالمصرف (حجم المصرف وتنوع الخدمات)، ثم العوامل الاقتصادية الكلية (حالة الاقتصاد الوطني والمحلي)، كما أظهرت النتائج أن سبعة عوامل رئيسية تفسر نحو 76.3% من التغيرات في الودائع المصرفية، وتم عرض جملة من المقترحات منها: تبني سياسة نقدية مشجعة للاستثمار، وتوسيع الأنشطة المصرفية خارج المراكز الحضرية الكبرى، فضلاً عن ضرورة تركيز المصارف على تنوع الخدمات المصرفية، وتحسين جودة الخدمة وبناء الثقة العامة لجذب مزيد من الودائع.

- دراسة (Briggs: 2025): عنوان الدراسة: Reserve Requirement and Loan to Deposit Ratio of Commercial Banks in Nigeria، بحث منشور، World Journal of Finance and Investment Research، نيجيريا، المجلد (9)، العدد (9)، ويهدف البحث إلى: تحليل العلاقة بين متطلبات الاحتياطي ونسبة القروض إلى الودائع في المصارف التجارية في نيجيريا خلال المدة (1990-2023)، وقياس أثر أدوات الاحتياطي المختلفة على السلوك الائتماني للمصارف،

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: وجود علاقة طويلة الأجل بين متطلبات الاحتياطي ونسبة القروض إلى الودائع، وإن متطلبات الاحتياطي تفسر نحو 62.9% من التغيرات في نسبة القروض إلى الودائع، كما تبين أن نسبة الاحتياطي النقدي ونسبة السيولة والاحتياطي القانوني تؤثر سلباً، في حين يؤثر احتياطي الاستقرار (احتياطي الطوارئ أو الأزمات المالية) إيجاباً على نسبة القروض إلى الودائع، وتم عرض جملة من المقترحات منها: تعميق دور أسواق النقد لتلبية احتياجات السيولة للمصارف، وضرورة تبني استراتيجيات فعالة لإدارة الآثار السلبية لاحتياطيات السيولة على القدرة الإقراضية، ومواءمة أهداف السياسة النقدية مع أهداف إدارة السيولة في المصارف التجارية.

المبحث الأول:

الإطار النظري للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاستقرار السياسي مع الودائع المصرفية

1.1. سعر الفائدة

1.1.1. تعريف سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة بأنه جزء من التكلفة النسبية للمستثمرين، فعندما ترتفع أسعار الفائدة ينخفض الطلب على النقود و ترتفع تكاليف الصناعات المحلية و الأسعار وانخفاض درجة المنافسة، وهو ما يؤثر في الدخل والاستهلاك (Dahlquist, and Knight, 2022: 86)، كما يعرف سعر الفائدة على أنه الثمن الذي يدفعه المقترض إلى المقرض مقابل استخدام الأموال خلال فترة زمنية معينة (Hendika and Setyowati, 2022: 49)

2.1.1. العلاقة بين سعر الفائدة والودائع المصرفية: تشكل العلاقة بين سعر الفائدة والودائع المصرفية محوراً مهماً في الأدبيات المصرفية والمالية، إذ يمثل سعر الفائدة أحد الأدوات الأساسية التي يستخدمها النظام المصرفي وسلطات السياسة النقدية لتحفيز أو كبح حركة الودائع لدى المصارف، فعند ارتفاع سعر الفائدة على الودائع، يميل الأفراد والمؤسسات إلى زيادة الادخار داخل المصارف بدافع الحصول على عائد أعلى، مما يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية ويعزز السيولة المتاحة لدى المصارف للاستثمار والإقراض، وعلى العكس من ذلك حين تنخفض أسعار الفائدة، فإن جاذبية الودائع تتراجع نسبياً مقارنة بأصول أخرى مثل سوق الأوراق المالية أو الاستثمارات الخاصة، مما قد يحد من تدفق الودائع نحو النظام المصرفي ويضغط على السيولة (الكعبي و نعمة، 2019: 125).

2.1. التضخم

1.2.1. تعريف التضخم: أنه الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، وهو أبسط تعريفات التضخم ولكنه مهم، حيث يتضمن شرطان لتطبيق التعريف أن يكون ارتفاع الأسعار عام، أي في كل السلع والخدمات بدون أن يكون متساوي في كل السلع ولكن الاتجاه العام يكون في شكل صعودي وان يكون مستمر وليس مؤقت (أبو خطوة وابو خزام، 2023: 223)، وهو يتميز بارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات داخل الدولة، مصحوباً بانخفاض في قيمة النقود وانخفاض في قدرتها الشرائية (Islam, 2013: 300).

2.2.1. العلاقة بين التضخم والودائع المصرفية: تتسم العلاقة بين التضخم والودائع المصرفية محورياً أساسياً في التحليل النقدي، إذ يُعد التضخم من أهم العوامل المؤثرة في سلوك المدخرين واتجاهاتهم نحو الاحتفاظ بالأموال داخل النظام المصرفي. فعندما يرتفع معدل التضخم، تراجع القيمة الحقيقية للنقود بمرور الوقت، مما يقلل من الحافز على الإبقاء على المدخرات في شكل ودائع مصرفية إذا لم تكن العوائد المقدمة كافية لتعويض هذا التراجع في القوة الشرائية. كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتقليل الفوائض المالية المتاحة للادخار، أما في حالات التضخم المنخفض أو المستقر، فإن البيئة النقدية تصبح أكثر ملاءمة للادخار المصرفي، إذ يشعر الأفراد بدرجة أعلى من اليقين حول القيمة المستقبلية لمدخراتهم. وتبرز أهمية هذه العلاقة في الدول النامية بشكل خاص، حيث تتأثر الودائع المصرفية بدرجة أكبر بتقلبات التضخم نتيجة ضعف أدوات التحوط وغياب الاستقرار النقدي الكافي (Khoirina et al, 2025: 468).

3.1. الناتج المحلي الإجمالي

1.3.1. تعريف الناتج المحلي الإجمالي: إن الناتج المحلي الإجمالي يعني إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للبلد والتي ينتجها المواطنون المقيمون، فضلاً عن المواطنين الأجانب خلال مدة زمنية محددة عموماً سنة (طه وخلف، 2021: 69)، وتم تعريفه أيضاً بأنه القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الدولة من جانب المواطنين الذين يحملون جنسية الدولة ويقيمون داخل الدولة أو الأجانب الذين يعملون داخل الدولة (كل ما يتم إنتاجه محلياً) (شهاب وآخرون، 2021: 95).

2.3.1. العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية: تمثل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية أحد المحاور الأساسية في الدراسات الاقتصادية والمالية، حيث يعكس الناتج المحلي الإجمالي مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، في حين تعد الودائع المصرفية مؤشراً رئيساً للسيولة والادخار داخل النظام المصرفي. عادةً يؤدي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الإيرادات والدخل المتاح للأفراد والمؤسسات، مما يعزز قدرتهم على الادخار وتحويل جزء من الفوائض المالية إلى ودائع مصرفية. وعلى العكس، عندما يشهد الاقتصاد تباطؤاً أو ركوداً، يقل الدخل المتاح للادخار، ويؤثر ذلك سلباً على حجم الودائع المصرفية، كما تعكس هذه العلاقة قدرة المصارف على استيعاب الفوائض المالية واستثمارها في القروض والتمويل، مما يجعلها مؤشراً مهماً لتقييم الصحة المالية والاقتصادية للقطاع المصرفي في سياق النشاط الكلي للاقتصاد (Naula et al, 2025: 6).

4.1. الاحتياطي الإلزامي

1.4.1. تعريف الاحتياطي الإلزامي: هو النسبة المئوية من ودائع العملاء التي يلتزم المصرف التجاري بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي أو نقداً في الخزينة، ولا يمكن استخدامها للإقراض أو الاستثمار، يستخدم كأداة سياسة نقدية للتحكم في السيولة وتنظيم المعروض النقدي، ويسهم في استقرار النظام المالي ومنع المخاطر المصرفية (Briggs, 2025: 3)، كما يعرف بأنه الرصيد النقدي الدائن الذي يمثل نسبة من ودائع المصارف التي تستهدفها في حساب خاص لدى البنك المركزي، وهذه النسبة تحددها الحدود التي يحددها مجلس النقد والقرض ولا يرتب فائدة (ندير، 2024: 1510).

2.4.1. العلاقة بين الاحتياطي الإلزامي والودائع المصرفية: تمثل العلاقة بين الاحتياطي الإلزامي والودائع المصرفية أحد المحاور الجوهرية في الدراسات النقدية والمصرفية، حيث يُعد الاحتياطي الإلزامي أداة رئيسة تستخدمها البنوك المركزية لتنظيم السيولة المتاحة في النظام المصرفي والتحكم في حجم الودائع عند زيادة معدل الاحتياطي الإلزامي، يُلزم المصارف بالاحتفاظ بجزء أكبر من ودائع العملاء دون إتاحتها للإقراض، مما قد يحد من قدرة المصارف على خلق ودائع جديدة ويقلل من نمو السيولة الموجهة للاستثمار، أما خفض الاحتياطي الإلزامي، فيتيح للمصارف استخدام نسبة أكبر من الودائع في عمليات الإقراض، وبالتالي يزيد من حجم الودائع المتاحة ويعزز السيولة داخل النظام المصرفي، وتوضح هذه العلاقة مدى تأثير السياسات النقدية للبنوك المركزية على الادخار والاستثمار والسيولة، كما تعد مؤشراً مهماً لفهم ديناميكيات الودائع المصرفية ضمن الاقتصاد الكلي (Al-Smadi and Abed, 2021: 35).

5.1. متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

1.5.1. تعريف متوسط دخل الفرد: يشير متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلد ما، كما يُمكن وصفه مؤشراً على رفاهية المجتمعات، ويستخدم هذا المقياس كأداة اقتصادية لقياس مدى حصول الأفراد على السلع والخدمات، إذ يُشير ارتفاع دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى قدرة المواطنين على شراء المزيد من السلع والخدمات وتخصيص المزيد من الأموال للادخار والاستثمار (مجدي، 2021، 442)، وقد تم تطبيق متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في التقديرات لمناقشة العلاقة بين مستوى الدخل والادخار، وقد تتاح للأفراد فرص ورغبات في الادخار أكثر إذا أصبح نصيب الفرد لديهم أعلى، ونظراً لاختلاف متوسط دخل الفرد عبر البلدان، فإن معدلات الادخار المحققة تختلف على مستوى كل بلد، ومع وضع هذه الرؤية الثاقبة لتأثير متوسط دخل الفرد في كل بلد في الاعتبار، فإن هذا يشير إلى ارتفاع وانخفاض معدلات الادخار (Sabe, 2017, 12) وتؤدي الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (السلع والخدمات النهائية) إلى زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد، بشرط توافر شروط أساسية أهمها أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان، كما يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، أي أن تتجاوز الزيادة النقدية في متوسط دخل الفرد الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، كما يجب أن تكون الزيادة مستدامة على المدى الطويل، وليست مؤقتة (الشتيوي والبصير، 2023، 162)

2.5.1. العلاقة بين متوسط دخل الفرد والودائع المصرفية: تؤدي العلاقة بين متوسط دخل الفرد والودائع المصرفية دوراً جوهرياً في الدراسات الاقتصادية والمالية، إذ يعكس دخل الفرد مستوى قدرته على الادخار والحفاظ على أمواله داخل النظام المصرفي عادةً ما يؤدي ارتفاع متوسط دخل الفرد إلى زيادة المدخرات الشخصية وتحويل جزء أكبر من الفوائض المالية إلى ودائع مصرفية، مما يرفع حجم السيولة المتاحة للمصارف ويعزز قدرتها على الإقراض والاستثمار، وعلى العكس عندما يكون دخل الفرد منخفضاً تقل القدرة على الادخار وتقل نسبة الأموال المودعة في المصارف، مما قد يحد من نمو الودائع المصرفية، وتعكس هذه العلاقة الأثر

الأساس للدخل الفردي في تحديد سلوك الادخار والإدارة المالية للأسر، كما تساعد المصارف وصانعي السياسات النقدية على فهم ديناميكية الودائع المصرفية ضمن الإطار الكلي للاقتصاد (Chand, 2024: 580).

6.1. الاستقرار السياسي

1.6.1. تعريف الاستقرار السياسي: الاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى (Abuseridze, 2020: 140)، ويعرف الاستقرار السياسي على أنه ظاهرة تنتاب المؤسسات السياسية والدستورية ذات طبيعة متغيرة ومعقدة وتؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أثراً في تحقيقها (عبدالرضا، 2024: 62).

2.6.1. العلاقة بين الاستقرار السياسي والودائع المصرفية: تمثل العلاقة بين الاستقرار السياسي والودائع المصرفية عاملاً أساسياً في تحديد مستوى الثقة في النظام المصرفي والاقتصاد ككل، فالبيئة السياسية المستقرة تعزز ثقة الأفراد والمؤسسات، وتشجعهم على تحويل مدخراتهم إلى ودائع مصرفية، مما يزيد من حجم السيولة المتاحة للمصارف ويعزز قدرتها على الإقراض والاستثمار، وعلى العكس فإن حالات عدم الاستقرار السياسي، مثل الأزمات الحكومية أو النزاعات الداخلية، تؤدي إلى تراجع الثقة، وسحب الأموال من المصارف، وتقلص الادخار المصرفي، مما يحد من نمو الودائع ويزيد من المخاطر المالية على النظام المصرفي، وتبرز هذه العلاقة أهمية وجود سياسات حكومية ومؤسسية مستقرة لضمان نمو الودائع المصرفية والحفاظ على استقرار القطاع المالي ضمن الاقتصاد الكلي (Venâncio de Vasconcelos, 2020: 7).

7.1. الودائع المصرفية

1.7.1. تعريف الودائع المصرفية: يتكون الودائع المصرفية من الأموال الموضوعة في المؤسسات المصرفية لحفظها، لصاحب الحساب الحق في سحب الأموال المودعة، على النحو المستخدم عليه في الشروط والأحكام التي تتحكم في اتفاقية الحساب، والإيداع بحد ذاته هو التزام مستحق من قبل المصرف للمودع عندما يقوم الشخص ما بفتح حساب مصرفي ويقوم بإيداع نقدي، فإنه يتخلى عن الملكية القانونية للنقد، ويصبح رصيداً للمصرف، في المقابل الحساب هو التزام تجاه المصرف (مرشد، 2018: 15).

2.7.1. أنواع الودائع المصرفية:

أ. الودائع الجارية: وهي الودائع التي يمكن للمودع السحب منها في أي وقت يشاء ودون إشعار مسبق، وتعد الودائع الجارية أحد مصادر المصارف التجارية في تمويل القروض والاستثمارات التي تحقق منها الكثير من الأرباح (المولى، 2023: 333).

ب. ودائع التوفير: وهي الأموال التي يحتفظ فيها المودعين لدى المصارف ويحق لهم السحب منها بدون إشعار مسبق مقابل فائدة متفق عليها مسبقاً لغرض تشجيعهم على الادخار، وتتصف بصغر حجمها ويزداد حجمها مع تطور الوعي المصرفي لدى الجمهور (المولى، 2023: 333).

ج. الودائع الثابتة: وتسمى ودائع الأجل وهي اتفاق بين المصرف التجاري والمودع، إذ يودع المودع مبلغاً من المال لدى المصرف لفترة محددة كان تكون سنة أشهر أو سنتين، بشرط أن لا يقل مبلغ المودع عن حد معين بحيث لا يجوز له السحب من الوديعة قبل حلول تاريخ الاستحقاق، وفي المقابل يدفع المصرف فائدة لوديعته، وهي تختلف وفق مدة الإيداع والمبلغ المودع، وهذه الفوائد تتزايد كلما زاد المبلغ المودع أو كلما طالت مدة الإيداع. تعمل المصارف على تشجيع هذا النوع من الودائع كونها ودائع طويلة الأجل بإمكانية المصرف استثمارها (ناشور، 2021: 4).

3.7.1. أهمية الودائع المصرفية: (نصرالله و صدقه، 2023: 444).

أ- امتصاص القوة الشرائية الفائضة إذا كانت الموجهة نحو الادخار.

ب- الحد من الاكتناز ؛ لأن الاكتناز مثل تعطيل الأموال وحجبها عن النفع العام.

ت- كبح جماح التضخم.

ث- تأكيد أفضلية عملية البلد المحلية المسؤولة عن إدارة الادخار وهذا يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادي للبلد والظروف الاقتصادية التي يعيشها.

وتعد الودائع المصرفية أحد الأركان الأساسية في النظام المالي لأي دولة، إذ توفر قاعدة مالية مستقرة يمكن من خلالها تقديم تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، تتيح الودائع المصرفية للمصارف القدرة على تقديم القروض والاستثمارات، مما يعزز في تعزيز النمو الاقتصادي. فضلاً عن ذلك، تعد مصدراً رئيساً للتمويل بالنسبة للمصارف حيث يمكن استخدامها لإقراض الشركات والأفراد، مما يزيد من قدرة هذه الشركات على التوسع والتوظيف أكثر من العمالة، ويسهم في زيادة النمو الاقتصادي (الجحيش و الوكيل، 2025: 353).

المبحث الثاني:

أثر المتغيرات الاقتصادية والاستقرار السياسي في الودائع المصرفية في العراق (2005-2024)

1.2. صياغة انموذج المقدر

بعد ان يتم تحديد المتغيرات المتضمنة في الانموذج القياسي الذي يتم تقديره، كما هي مستعرضة في أدناه يمكن صياغة معادلة (ARDL) بوصفها نموذج تعديل الخطأ غير المقيد (UECM) للفترتين القصيرة والطويلة الأجل وفقاً للصيغة الآتية:

$$BD = f (IR, IN, RGDP, RR, PC/GDP, PS)$$

$$BD_{it} = a_0 + \beta_1 IR_{t-1} - \beta_2 IN_{t-1} + \beta_3 RGDP_{t-1} - \beta_4 RR_{t-1} + \beta_5 PC/GDP_{t-1} + \beta_6 PS_{t-1} + u_{it}$$

إذ إن:

t = 2005 - 2024 وهي المدة التي غطتها الدراسة الحالية البالغة (20) سنة.

BD: المتغير التابع والذي يمثل الودائع المصرفية.

- a₀: يمثل الحد الثابت.

u_{it} : يمثل حد الخطأ العشوائي، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير داخلة في الانموذج والتي لها تأثير في المتغير التابع.

- $B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$: تمثل معلمات العلاقة في الأجل الطويل.

المتغيرات المستقلة: أدناه استعراض للمتغيرات المستقلة التي تضمنتها في الانموذج القياسي المقدر والتوقعات المسبقة للدراسة حول علاقتها بالمتغير التابع.

- سعر الفائدة: ويرمز له بـ (IR)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع.

- معدل التضخم: ويرمز له بـ (IN)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع.

- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: ويرمز له بـ (RGDP)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع.

- الاحتياطي الإلزامي: ويرمز له بـ (RR)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع المتغير التابع.

- متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ويرمز له بـ (PC/GDP)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع.

- الاستقرار السياسي: ويرمز له بـ (PS)، ويتوقع أن يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع.

2.2. اختبار الانموذج وتفسير النتائج القياسية المقدرة

لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع قامت الدراسة الحالية باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي ذات التوزيعات المتخلفة Autoregressive Distributed Lag Model لتحليل التكامل المشترك، لقياس أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

1.2.2. اختبار جذر الوحدة (UR) Unto Root Test

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتأكد من مدى سكونها وتحديد درجة تكاملها، وذلك بالاعتماد على كل من الاختبار الموسع (Augmented Dickey Fuller-ADF)، واختبار (Perron-Phillips-PP)؛ نظراً لما يتميزان به من دقة وكفاءة عالية، لاسيما في العينات صغيرة الحجم. من خلال الجدول (1)، تبين من اختبائي (ADF) و (PP) أن بعض المتغيرات ساكنة عند المستوى (At Level)، أي أنها متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ ، سواء تضمن الاختبار المقدار الثابت أو اتجاه الزمن أو بدونهما، كما أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ وبعد تحديد درجة تكامل المتغيرات والتي تبين أنها مزيج بين $I(0)$ و $I(1)$ ، فإن نتائج اختبار جذر الوحدة تعد أساسية في اختيار الأسلوب المناسب لتقدير النموذج القياسي، بما يراعي طبيعة تكامل المتغيرات.

الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
At Level								
		BD	IR	IN	RGDP	RR	PC/GDP	PS
None	t-Statistic	1.8978	-1.0610	-1.8321	0.7240	-0.3307	0.5219	-0.5646
	Prob.	0.9814	0.2472	0.0650	0.8627	0.5509	0.8192	0.4591
		n0	n0	*	n0	n0	n0	n0
Trend &	t-Statistic	-3.1124	-2.4743	-1.9208	-2.8585	-3.4962	-2.7777	-1.8826

Intercept	Prob.	0.1386	0.3334	0.6047	0.1959	0.0686	0.2209	0.6239
		n0	n0	n0	n0	*	n0	n0
Intercept	t-Statistic	-0.6497	-5.6973	-2.2781	-1.4012	-3.6380	-2.1162	1.9928
	Prob.	0.8367	0.0004	0.1882	0.5597	0.0149	0.2409	0.2871
		n0	***	n0	n0	**	n0	n0
At First Difference								
		D(BD)	D(IR)	D(IN)	D(RGDP)	D(RR)	D(PC/GDP)	D(PS)
None	t-Statistic	-4.4953	-2.2803	-3.5229	-4.3718	-4.9944	-3.8776	-4.3990
	Prob.	0.0001	0.0265	0.0014	0.0002	0.0000	0.0007	0.0002
		***	**	***	***	***	***	***
Trend & Intercept	t-Statistic	-4.4840	-8.9083	-6.0192	-4.5436	-4.7802	-4.2042	-4.4759
	Prob.	0.0138	0.0000	0.0010	0.0114	0.0068	0.0210	0.0120
		**	***	***	**	***	**	**
Intercept	t-Statistic	-4.7187	-4.3469	-3.7201	-4.7098	-4.8447	-4.3202	-4.3343
	Prob.	0.0022	0.0044	0.0132	0.0020	0.0014	0.0043	0.0038
		***	***	**	***	***	***	***
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)								
At Level								
		BD	IR	IN	RGDP	RR	PC/GDP	PS
None	t-Statistic	2.1864	-0.8640	-4.4385	1.8231	-1.0840	1.4281	-0.5646
	Prob.	0.9901	0.3286	0.0002	0.9792	0.2414	0.9561	0.4591
		n0	n0	***	n0	n0	n0	n0
Trend & Intercept	t-Statistic	-2.0737	-2.6980	-1.6158	-2.7216	-3.4468	-2.6542	-1.8826
	Prob.	0.5266	0.2477	0.7476	0.2395	0.0748	0.2634	0.6239
		n0	n0	n0	n0	*	n0	n0
Intercept	t-Statistic	-0.6327	-1.2765	-3.5928	-1.0910	-3.6692	-2.0357	-2.0009
	Prob.	0.8409	0.6180	0.0164	0.6969	0.0140	0.2704	0.2839
		n0	n0	**	n0	**	n0	n0
At First Difference								
		D(BD)	D(IR)	D(IN)	D(RGDP)	D(RR)	D(PC/GDP)	D(PS)
None	t-Statistic	-4.7717	-4.0252	-3.5229	-4.4047	-7.0828	-4.7486	-4.3976
	Prob.	0.0001	0.0004	0.0014	0.0002	0.0000	0.0001	0.0002
		***	***	***	***	***	***	***
Trend & Intercept	t-Statistic	-4.4257	-3.8222	-4.4025	-8.1600	-9.0514	-7.7572	-4.4759
	Prob.	0.0141	0.0369	0.0137	0.0000	0.0000	0.0000	0.0120
		**	**	**	***	***	***	**
Intercept	t-Statistic	-4.7002	-4.0506	-3.7785	-8.5667	-6.9757	-7.4787	-4.3335
	Prob.	0.0020	0.0068	0.0117	0.0000	0.0000	0.0000	0.0038

		***	***	**	***	***	***	***
--	--	-----	-----	----	-----	-----	-----	-----

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

2.2.2. تحديد أو (اختيار) عدد التباطؤات المثلى للانموذج

يبين من جدول (2) نتائج اختيار عدد التباطؤات المثلى للانموذج باستخدام مجموعة من المعايير الإحصائية، ويشير كل من معيار (AIC)، (FPE)، (LR) إلى أن المدة المثلى هي $lag = 1$ ، لكونها تحقق أدنى قيمة للمعيار AIC البالغة (37.43258)، كما أن باقي المعايير مثل (SC) و (HQ) دعمت هذا الاختيار أيضاً، وهذا يشير إلى ملاءمة استخدام فترة تباطؤ واحدة في الانموذج لتحقيق أفضل دقة وفعالية في التقدير. عند مقارنة معايير اختيار عدد التباطؤات، تظهر قيمة معيار (AIC) عند $lag = 1$ أقل من معيار (SC) ورغم اتفاقهما على نفس الفترة المثلى يعكس انخفاض (AIC) ميلاً للانموذج أكثر مرونة، بينما يشير ارتفاع (SC) إلى حرص على بساطة الانموذج، لذا يعد اختيار $lag = 1$ خياراً متوازناً يحقق دقة وفعالية في التقدير.

الجدول (2) نتائج تحديد عدد التباطؤات المثلى للانموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLOGBD_IR_IN_RGDP_LOGRR_PC-GDP_PS						
Exogenous variables: C						
Sample: 1 20						
Included observations: 18						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-399.2446	NA	9.47e+10	45.13829	45.48455	45.18603
1	-280.8932	131.5016*	67916989*	37.43258*	40.20262*	37.81453*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

3.2.2. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound Test).

بما أن النموذج الديناميكي المستخدم هو نموذج (ARDL)، وبما أن ذلك يستلزم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المتضمنة في الانموذج المقدر، فضلاً عن وجود العلاقة القصيرة الأجل، بالإمكان إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test)، أو يسمى باختبار (F)، ومن ثم مقارنة إحصائية F المقدرة بالقيم الحرجة (الجدولية).

الجدول (3) نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.886287	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

تشير نتائج الاختبار في الجدول (3) أن القيمة المحسوبة لإحصائية F تبلغ (8.886287) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة في الانموذج عند مستويات المعنوية 1% و5% و10%؛ ونتيجة لذلك سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود التكامل المشترك، مما يعني أن المتغيرات المستقلة لها علاقة تكامل مشترك مع المتغير التابع، أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

3.2. تفسير نتائج الانموذج المقدر

إن نتائج الثبات والاستقرار و نتائج التكامل المشترك أساسان قويان ومنطقيان لتقدير النموذج، ولأجل قياس وتحليل الودائع المصرفية في العراق خلال المدة (2005-2024)، تم الاعتماد على نموذج (ARDL) لإيجاد العلاقات والتأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، وملخص النتائج على النحو الآتي:

1.3.2. تحليل نتائج انموذج (ARDL)

1. تحليل النتائج في الأجل القصير: يمكن تفسير النتائج بالشكل الآتي:

يتضح من الجدول (4) إشارات وقيم المعلمات في الأجل القصير، وكالاتي:

- بالنسبة لسعر الفائدة والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة سعر الفائدة والتي بلغت (-0.034284) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0398) بين سعر الفائدة والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في سعر الفائدة بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية بمقدار (-0.034284)، يمكن ارجاع العلاقة العكسية إلى ما يلي: ضعف الثقة بالجهاز المصرفي (غالبية المتعاملين يفضلون الاحتفاظ بالنقد أو الاستثمار في أصول مادية بدلاً من زيادة ودائعهم، حتى عندما ترتفع أسعار الفائدة؛ لأن الثقة بالمصارف محدودة نتيجة ضعف الخدمات، وطول الإجراءات، والمخاوف المتعلقة بالقدرة على السحب الفوري). ارتفاع مستوى الدولار (في العراق، جزء كبير من الادخار يتم بالدولار وليس بالدينار، وعند رفع سعر الفائدة بالدينار لا يستجيب الأفراد بسرعة، لأن تفضيل الدولار يفوق الحافز الناتج عن الفائدة الاسمية على الدينار، ما يؤدي إلى انخفاض الودائع بالدينار في الأجل القصير)، ميل الأفراد

للاحتفاظ بالنقد بدافع الحيطة (مع ارتفاع عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، يميل المواطنون لزيادة النقد المحتفظ به "للاحتياط"، بدلاً من إيداعه في المصارف، رغم ارتفاع أسعار الفائدة). قلة التنوع في المنتجات المصرفية (الجهاز المصرفي العراقي يعتمد على الودائع التقليدية (الأجلة) فقط، ولا يقدم منتجات ادخارية جذابة (شهادات، حسابات بفوائد مركبة، منتجات استثمارية، وإن رفع سعر الفائدة وحده لا يكفي لجذب العميل ما دامت الخدمات غير متطورة، مما يحد من الاستجابة في الأجل القصير)، توجه الأموال نحو أنشطة قصيرة الأجل أكثر ربحية (عند ارتفاع أسعار الفائدة، ترتفع تكلفة الاقتراض، مما يدفع التجار والأفراد إلى تصفية جزء من ودائعهم لتمويل عملياتهم نقداً بدلاً من الاقتراض المكلف).

- وبالنسبة لمعدل التضخم والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة معدل التضخم والتي بلغت (-0.020550)، وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية-القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0367) بين معدل التضخم والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية بمقدار (-0.020550).

- أما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة موجبة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والتي بلغت (5.072109) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0024) بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية بمقدار (5.072109).

- وأما بالنسبة للاحتياطي الإلزامي والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة الاحتياطي الإلزامي والتي بلغت (-0.658456) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0070) بين الاحتياطي الإلزامي والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في الاحتياطي الإلزامي بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية بمقدار (-0.658456).

- فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (-0.220442) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي ب (0.0072) بين متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية بمقدار (-0.220442). يمكن أرجاع العلاقة العكسية إلى ما يلي: زيادة الدخل تقود إلى زيادة الاستهلاك وليس الادخار (في الاقتصاد العراقي، يميل الأفراد إلى توجيه الجزء الأكبر من أي زيادة في دخلهم نحو الاستهلاك المباشر (شراء السلع والخدمات)، وليس نحو زيادة الادخار المصرفي)، ضعف الثقافة الادخارية في المجتمع العراقي (حتى مع تحسن الدخل، لا يميل الأفراد إلى الادخار في المصارف بسبب: ضعف الثقة بالمصارف، تفضيل الاحتفاظ بالنقد، قلة المنتجات الادخارية الجاذبة)، اتجاه الزيادة في الدخل نحو الإنفاق على السلع المستوردة (معظم الزيادة في دخل الفرد في العراق تتحول إلى شراء سلع وخدمات مستوردة (إلكترونيات، سيارات، سفر، إلخ)، مما يؤدي إلى انخفاض الأموال المتاحة للادخار المصرفي)، ارتفاع الميل نحو الاستثمار الفردي قصير الأجل (عند ارتفاع الدخل، يتجه بعضهم إلى أنشطة تجارية صغيرة أو مضاربة (عقار، ذهب، عملات)، والتي يعتقدون أنها تحقق عوائد أعلى وأسرع من الودائع

المصرفية)، الدولار وتفضيل الاحتفاظ بالدولار عند ارتفاع الدخل (مع زيادة الدخل، يقوم الكثيرون بتحويل جزء من دخولهم إلى الدولار كوسيلة حفظ قيمة، بدلاً من إيداعه بالدينار في المصارف، مما يؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية بالدينار).

- وفيما يتعلق بالاستقرار السياسي والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة موجبة لقيمة الاستقرار السياسي والتي بلغت (0.395154) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0059) بين الاستقرار السياسي والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في الاستقرار السياسي بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية بمقدار (0.395154)

أما فيما يتعلق بحد تعديل الخطأ (ECT) والذي يسمى بمعامل سرعة التعديل (speed of adjustment) والذي يحدد مدى وجود العلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة، فإذا كانت قيمة المعامل ذات إشارة سالبة وله تأثير معنوي، مما يعني وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث أن المتغير التابع يتجه ويقترب من القيمة التوازنية وإن الانموذج المقدر يتسم بالاستقرارية، وبناءً على ذلك بما أن القيمة المقدرة لمعامل (ECT) البالغة (-0.661723) هي سالبة ومعنوية إحصائياً وبقية احتمالية مساوية (0.0018)، وكما هو موضح في الجدول (4) عليه نستنتج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

2. تحليل النتائج في الأجل الطويل: يمكن تفسير النتائج بالشكل الآتي:

يتضح من جدول (4) اشارات وقيم المعلمات في الأجل الطويل، وكالاتي:

- بالنسبة لسعر الفائدة والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة موجبة لقيمة سعر الفائدة والتي بلغت (0.078256) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0391) بين سعر الفائدة والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في سعر الفائدة بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية بمقدار (0.078256).

- وبالنسبة لمعدل التضخم والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة معدل التضخم والتي بلغت (-0.020550) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0367) بين معدل التضخم والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية بمقدار (-0.020550).

- أما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة موجبة لقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والتي بلغت (5.272309) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0029) بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية بمقدار (5.272309).

- وأما بالنسبة للاحتياطي الزامى والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة الاحتياطي الزامى والتي بلغت (-0.158251) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي

بـ (0.0052) بين الاحتياطي الإلزامي والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في الاحتياطي الإلزامي بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية بمقدار (-0.158251).

- فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة سالبة لقيمة متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (-0.327167) وتدل على وجود علاقة عكسية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0017) بين متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الودائع المصرفية بمقدار (-0.327167). يمكن أرجاع العلاقة العكسية إلى مايلي: توجه الزيادة في الدخل نحو الاستثمار في الأصول الحقيقية وليس الادخار المصرفي (على المدى الطويل، يتجه الأفراد لدى ارتفاع دخلهم إلى توظيفه في الأصول الحقيقية مثل العقارات، الأراضي، الذهب، والمشاريع الصغيرة. هذه الأنشطة تُعتبر أكثر أماناً وربحية مقارنة بالودائع المصرفية، مما يؤدي إلى تحويل الدخل الإضافي خارج الجهاز المصرفي وبالتالي انخفاض الودائع)، الدولار المتراكمة وارتفاع الاعتماد على الدولار كأداة ادخار (على المدى الطويل، تزايد الدولار بسبب ضعف الثقة بالدينار وتقلبات سعر الصرف. ومع ارتفاع دخول الأفراد، يزداد توجههم نحو ادخار الدولار في المنازل أو شراء عملات أجنبية، وليس إيداعها في المصارف، مما يؤدي إلى تراجع الودائع بالدينار على المدى الطويل)، ضعف تطور الجهاز المصرفي وعدم قدرته على مواكبة نمو الدخل (بمرور الوقت، ومع تحسن الدخل، يتوقع المجتمع خدمات مصرفية أكثر تطوراً (قروض ميسرة، منتجات ادخار حديثة، استثمارية...)). لكن الجهاز المصرفي العراقي يتسم بالجمود وقلة الابتكار، مما يؤدي إلى ابتعاد أصحاب الدخل المرتفعة تدريجياً عن الودائع التقليدية أو الأجلة). توسع الإنفاق الحكومي والنفطي الذي لا يعزز الادخار المصرفي (ارتفاع دخل الفرد في العراق غالباً ما يرتبط بارتفاع إيرادات النفط. هذا النوع من الدخل يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاسري وليس الادخار؛ لأن مصادر الدخل غير مستقرة، فيميل الأفراد إلى استهلاكه بدلاً من ادخاره في المصارف). زيادة الميل للاستهلاك طويل الأجل مع تحسن مستوى المعيشة (مع ارتفاع دخل الفرد على مدى سنوات، تتغير أنماط الحياة ويزداد الإنفاق على: التعليم، الصحة، السكن، السفر، التكنولوجيا وهي كلها بنود تستهلك الجزء الأكبر من ارتفاع الدخل، ما يقلل من الودائع على المدى الطويل).

- وفيما يتعلق بالاستقرار السياسي والودائع المصرفية: تشير النتائج إلى أن الإشارة موجبة لقيمة الاستقرار السياسي والتي بلغت (0.308866) وتدل على وجود علاقة طردية ومعنوية – القيمة الاحتمالية الحرجة تساوي بـ (0.0199) بين الاستقرار السياسي والودائع المصرفية، أي أن الزيادة في الاستقرار السياسي بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة الودائع المصرفية بمقدار (0.308866).

الجدول (4) نتائج تقدير نموذج (ARDL) في الأجلين القصير والطويل

Dependent Variable	Independent Variables	Short-run		Long-run	
		Coefficient	Prob	Coefficient	Prob
Bank deposits (BD)	IR	-0.034284	0.0398	0.078256	0.0391
	IN	-0.020550	0.0367	-0.020550	0.0367
	RGDP	5.072109	0.0024	5.272309	0.0029

	LOG RR	-0.658456	0.0070	-0.158251	0.0052
	PC_GDP	-0.220442	0.0072	-0.327167	0.0017
	PS	0.395154	0.0059	0.308866	0.0199
الحد الثابت C		3.276017	0.0022		
CointEq(-1)*		-0.661723	0.0018		

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

2.3.2. الاختبارات الإحصائية

معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R^2$): للمتغيرات كافة قيمته (96.7% و 90.7%)، على التوالي، مما يعني أن (90.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الودائع المصرفية) تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج (سعر الفائدة ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والاحتياط الإلزامي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي)، ويدل على جودة استخدام النموذج وحسن التقدير.

- (F- statistic): بلغت قيمة (F- statistic) (16.19120) وبدلالة إحصائية (0.001384) وهي أقل من قيمة (0.05) P-Value، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج، وهذا دليل على جودة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

- (S.E of regression): بلغت قيمة الخطأ المعياري (0.041674) مما يؤكد صحة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية لكونها قيمة منخفضة ومقبولة.

- (SSR- Sum squared resid): يعد هذا الاختبار مقياساً للتناقض بين البيانات ونماذج التقدير ويشير إلى ملائمة النموذج للبيانات، كما يستخدم كمعيار أمثل في اختبار المعلمة واختيار النموذج، إذ تعكس القيمة المنخفضة جودة التقدير، ومن خلال الجدول (5) يتبين أن القيمة المستخرجة للنموذج المقدر بلغت (0.010420)، وهي قيمة منخفضة ومقبولة، مما يعد دليلاً على ملائمة النموذج للبيانات.

- (AIC- Akaike info criterion): يعبر هذا الاختبار عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر، ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة، حيث تشير القيمة المنخفضة إلى جودة النموذج، ومن خلال الجدول (5) يتبين أن القيمة المستخرجة بلغت (-3.283165)، هي قيمة منخفضة ومقبولة عموماً، مما يعد دليلاً على حسن التقدير للنموذج المعتمد.

الجدول (5) نتائج الاختبارات الإحصائية للنموذج المقدر

Statistical Tests	Value
R-Squared	0.967410
Adjusted R2	0.907660
F- statistic	16.19120 (0.001384)

S.E of regression	0.041674
SSR Sum squared resid	0.010420
AIC Akaike info criterion	-3.283165

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

3.3.2. الاختبارات القياسية

- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لقيم البواقي لأنموذج المقدر: تم استخدام ما يسمى باختبار (LM) لاختبار الارتباط الذاتي لقيم حد الخطأ لأنموذج المقدر، تشير النتائج المدرجة في الجدول (6) بأن للقيمة المتخلفة للبواقي لأنموذج المقدر تأثير غير معنوي إحصائياً؛ لأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) البالغة (0.7139) أكبر من (0.05)، الأمر الذي يؤدي إلى قبول فرضية العدم H_0 التي تؤكد بعدم وجود ارتباط بين قيم u_{it} ، وبذلك نستنتج بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لقيم حد الخطأ. كما هو موضح أدناه:

الجدول (6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لقيم البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.367123	Prob. F(2,4)	0.7139
Obs*R-squared	2.791665	Prob. Chi-Square(2)	0.2476

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

- اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) لقيم البواقي لأنموذج المقدر: تشير نتائج اختبار عدم تجانس التباين إلى عدم معنوية هذا الاختبار عند مستوى المعنوي 5%؛ لأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) البالغة (0.3971) أكبر من (0.05)، وفقاً لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) وقبول فرضية العدم، أي أن الأنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، أي أن التباين متجانس بين قيم حد الخطأ، كما هو موضح في الجدول (7):

الجدول (7) نتائج اختبار عدم تجانس التباين لقيم البواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.282788	Prob. F(11,6)	0.3971
Obs*R-squared	12.62971	Prob. Chi-Square(11)	0.3182
Scaled explained SS	1.196541	Prob. Chi-Square(11)	0.999

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

- اختبار مشكلة التشخيص (Ramsey Reset Test) للأنموذج المقدر: يؤكد على استقرار هيكل الأنموذج المعتمد؛ لأن القيمة الاحتمالية هي أكبر من مستوى معنوية (5%) إذ بلغت (0.7968)، أي أن صياغة الأنموذج لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة صحيحة، كما هو موضح في الجدول (8).

الجدول (8) اختبار مشكلة التشخيص

Ramsey Reset Test			
Equation: UNTITLED			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: DLOGBD DLOGBD(-1) DIR DIR(-1) IN IN(-1) GDP LOGRR			
PC_GDP PC_GDP(-1) PS PS(-1) C			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.271603	5	0.7968
F-statistic	0.073768	(1, 5)	0.7968

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج 12

EViews

- اختبار الارتباط الخطي المتعدد: أجري اختبار تضخيم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) لتحديد وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر، وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم (VIF) كانت أقل من القيمة الحرجة (10)، إذ تراوحت بين (1.331237) و(5.551981)، ويعد ذلك دليلاً على عدم وجود ارتباط خطي شديد، مما يشير إلى حسن صياغة النموذج وملاءمته من الناحية القياسية، وكما هو موضح في الجدول (9).

الجدول (9) اختبار الارتباط الخطي المتعدد

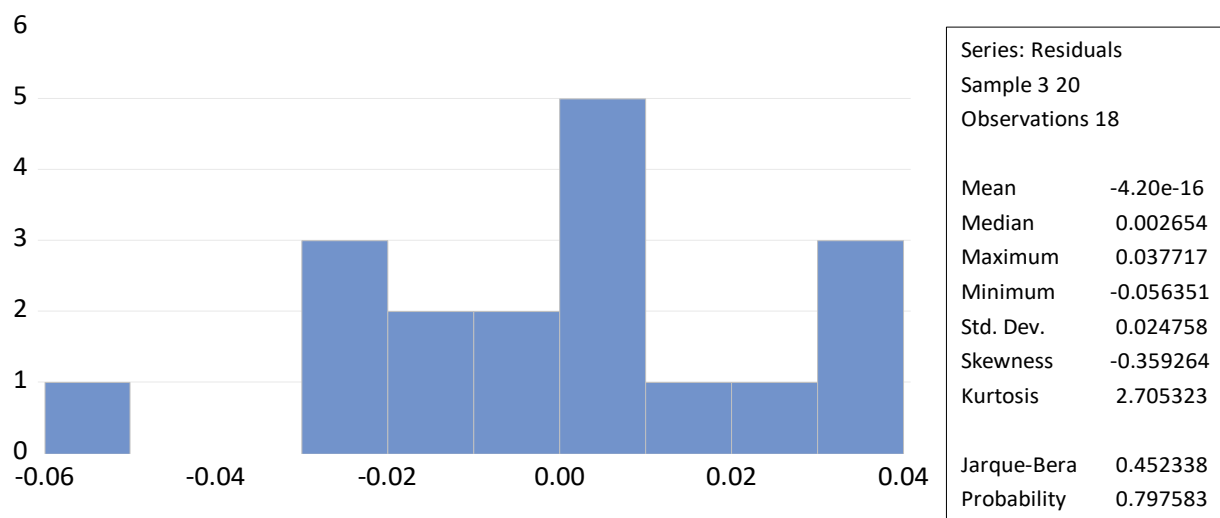
Variance Inflation Factors			
Sample: 1 20			
Included observations: 18			
	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
DLOG BD	0.028669	4.320162	2.252762
DIR	0.000255	1.973337	1.945095
IN	2.136505	6.172232	5.551981
DLOG GDP	0.008923	1.512430	1.331237
D RR	4.032405	2.491542	2.489709

PC_GDP	0.000295	46.28234	2.104414
PS	0.007687	155.3127	1.450758
C	0.049261	181.6270	NA

المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

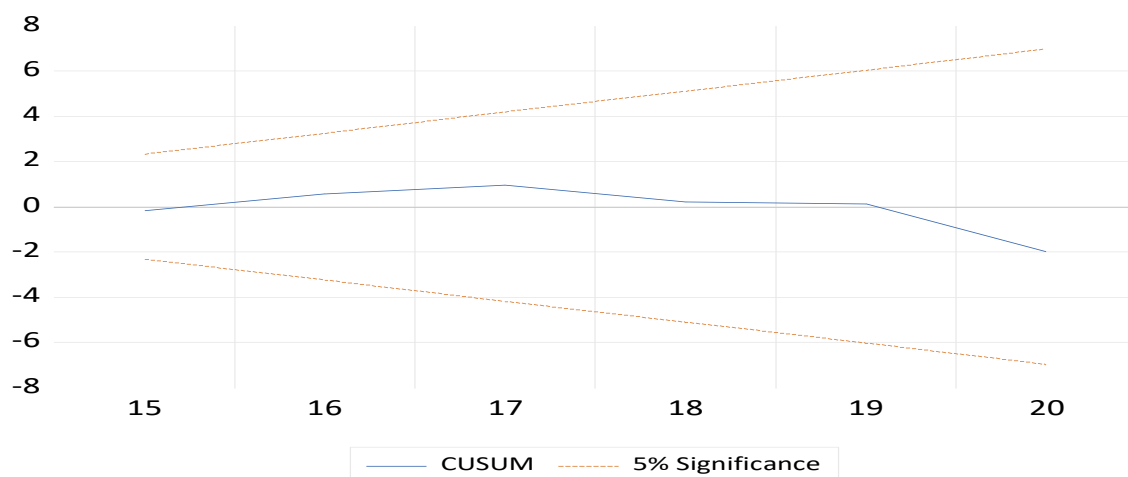
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test): إن الاختبار المستخدم هو اختبار [Jarque-Bera(JB)]. وفقاً لهذا الاختبار، وبما أن القيمة الاحتمالية (JB) المحسوبة البالغة (0.452338) أكبر من (0.05)، عليه نتمكن من قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن قيم البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، وكما هو موضح في الجدول (10).

الجدول (10) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) للأنموذج المقدر



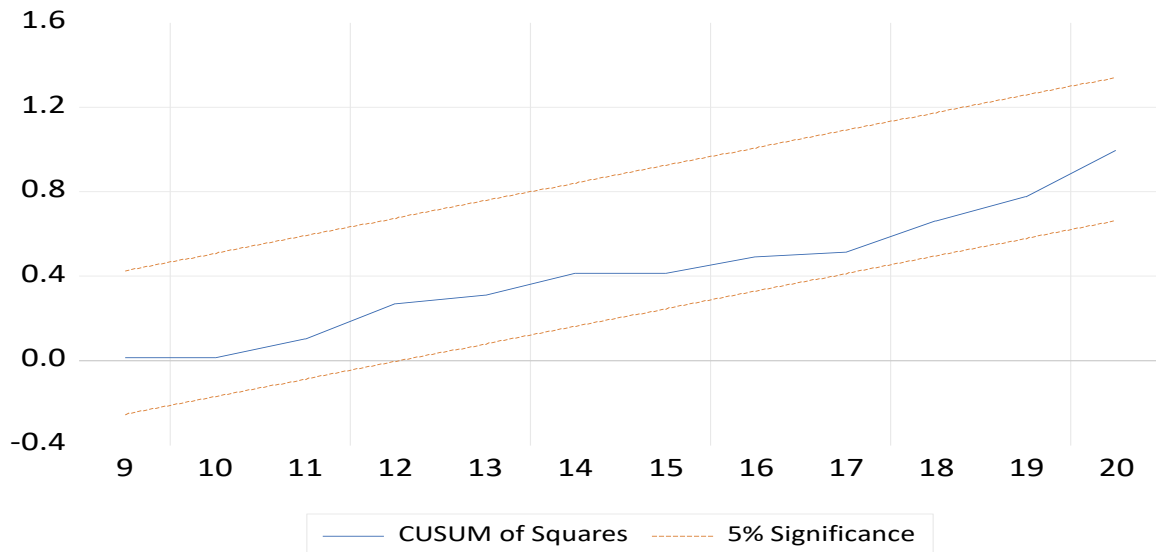
المصدر: تم إعداد الجدول وإجراء الاختبار بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأنموذج (Stability Test): يظهر من الشكلين (1) و (2) وهما لاختبار التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) اللتين وقعتا ضمن نطاق الحدود الحرجة لمستوى معنوي 5%، إذ إن الإحصائيتين لم تخرجا عن خط النطاقين الأدنى والأعلى، مما يدل على وجود استقرار بين متغيرات الدراسة، كذلك عدم وجود أي تغير هيكلي في البيانات المستخدمة في الأنموذج.



الشكل (1) المجموع التراكمي لتكرار البواقي (CUSUM)

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12



الشكل (2) المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMS of Squares)

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على البيانات الأولية للدراسة، وباستخدام برنامج EViews 12

الاستنتاجات:

في ضوء التحليلات السابقة يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- أثبتت نتائج الاختبارات تحقق فرضية الدراسة، والتي تتمثل بوجود أثر معنوي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع.
- 2- أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) أن بعض بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (Level)، إلا أنها كانت مستقرة عند الفرق الأول بحسب اختبار ديكي - فولر (ADF) واختبار فيلبس - بيرون (PP).
- 3- يشير اختبار التكامل المشترك (CO-Integrations) باستخدام اختبار الحدود (Bound test) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- 4- تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر الفائدة والودائع المصرفية، مما يعكس التوافق مع المنطق الاقتصادي، وتدل على استجابة المدخرين للحوافز المالية مما يعزز قدرة المصارف العراقية على حشد السيولة النقدية وتوظيفها في الأجل الطويل.
- 5- أكدت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين معدل التضخم والودائع المصرفية وهو ما يعكس الأثر السلبي لارتفاع مستوى الأسعار على الودائع المصرفية، حيث أن التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية أي انخفاض القيمة الحقيقية للنقود بمرور الزمن، عندما ترتفع الأسعار يصبح المبلغ المالي المودع في المصرف قادراً

على شراء كمية أقل من السلع والخدمات مستقبلاً، وهذا التآكل في القيمة الحقيقية يجعل الأفراد يترددون في الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل ودائع نقدية، فضلاً عن ذلك أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض العائد الحقيقي إذا كان معدل التضخم أعلى من سعر الفائدة المكتسب على الوديعة فإن القيمة الحقيقية للمدخرات تنخفض فعلياً مما يضعف الادخار المصرفي.

6- أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والودائع المصرفية، وهي علاقة منطقية لكنها ليست تلقائية بل هي نتيجة لعوامل متداخلة مثل زيادة الدخل والادخار والانفاق وزيادة الاستثمارات ونمو عرض النقود وكلها تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة الودائع المصرفية.

7- بينت النتائج إلى أن العلاقة بين الاحتياطي الإلزامي والودائع المصرفية كانت عكسية ومعنوية وهي علاقة توافق مع المنطق الاقتصادي وتتمثل هذه العلاقة في أن الاحتياطي الإلزامي يحسب كنسبة مئوية محددة من إجمالي الودائع المصرفية تفرضها البنك المركزي، كأداة للسياسة النقدية والرقابة المصرفية.

8- عكست النتائج أن العلاقة بين متوسط دخل الفرد والودائع المصرفية كانت عكسية ومعنوية، ويمكن تبرير ذلك بـ: تفضيل الاكتناز النقدي (الاحتفاظ بالأموال خارج المصارف) أو الاستثمار في أصول ملموسة من قبل الأفراد ولأسباب عدة منها: ما يتعلق بنسبة العائد والمخاطر الاقتصادية الكلية، مثل مخاطر التضخم وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية تدفع الأفراد إلى تحويل فوائضهم المالية إلى العملات الأجنبية (خاصة الدولار) أو الذهب أو العقارات هذا من جهة، ومن جهة أخرى هيكلية الودائع المصرفية في العراق تتسم بسيادة الودائع الحكومية والودائع الجارية قصيرة الأجل على حساب الودائع الادخارية طويلة الأجل، مما يقلل من قدرة المصارف على تعبئة المدخرات بشكل فعال.

9- أشرت النتائج إلى أن العلاقة بين الاستقرار السياسي والودائع المصرفية كانت طردية ومعنوية، مما تدل أن زيادة الاستقرار السياسي في العراق تسهم بشكل غير مباشر على الودائع المصرفية عن طريق تعزيز الثقة في النظام المصرفي والاقتصادي ككل، مما يشجع على إيداع الأموال في المصارف.

المقترحات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح الآتي:

1- لزيادة الودائع المصرفية في العراق يمكن للمصارف التركيز على تقديم سعر فائدة مغر ومنافس يضمن للمودع تحقيق عائد حقيقي يفوق التضخم وذلك بتقديمه ضمن منتجات مصرفية متنوعة ومبتكرة.

2- توأماً مع المقترح (1): لتقليل الأثر السلبي للتضخم في الودائع المصرفية يمكن تطبيق استراتيجية شاملة تجمع بين السياسات النقدية الفعالة للبنك المركزي لكبح التضخم وضمان استقرار سعر الصرف، وتشجيع المصارف على تقديم منتجات ادخارية مبتكرة توفر حماية مباشرة للقوة الشرائية للمودعين مثل ربط العوائد بمؤشرات التضخم أو بالعملات الأجنبية.

3- بما أن نمو الناتج المحلي الإجمالي يعزز القدرة على الادخار ويزيد من دخل الأفراد والشركات، مما يمثل الأساس لزيادة الودائع المصرفية، ولضمان الاستفادة الكاملة من هذا الأثر الإيجابي من الضروري (يجب) العمل على بناء الثقة في النظام المصرفي وتشجيع الشمول المالي، مما يحفز تحويل السيولة النقدية المكتنزة إلى ودائع مصرفية لتمول المشاريع التنموية وتدعم النمو الاقتصادي المستدام.

- 4- بغية تقليل الأثر السلبي للاحتياطي الإلزامي على الودائع المصرفية من الضروري تحديد السيولة المصرفية وذلك عبر خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على المصارف، مما يتيح للمصارف استخدام جزء أكبر من الودائع في أنشطة الإقراض والاستثمار، وبالتالي تعزيز قدرتها على توليد الأرباح ودعم الاقتصاد.
- 5- توأصلاً مع المقترح (4): تعويض المصارف عن التكلفة التشغيلية للسيولة المجمدة؛ وذلك من خلال دفع فائدة مجزية على الأرصدة المودعة لدى البنك المركزي، وهذا التعويض المالي يقلل من الخسائر التي تتكبدها المصارف جراء تجميد أموالها مما يحفزها على الاستمرار في قبول الودائع وتوسيع عملياتها الائتمانية بشكل مستدام.
- 6- لزيادة الودائع المصرفية من الضروري كسب ثقة الأفراد وتقديم مردود مالي مجز، ويتحقق ذلك عن طريق تفعيل نظام ضمان الودائع لحماية المدخرات وطمأنة الأفراد مما يقلل من القلق المرتبط بالتعامل المصرفي، ويجب أن يقترن هذا الأمان بزيادة الشفافية في التعاملات ومكافحة الفساد وبناء مصداقية المؤسسات المالية، ولتقديم حافز مباشر ينبغي على المصارف تقديم أسعار فائدة تنافسية وعوائد مجزية بالدينار العراقي، وتصميم منتجات ادخارية متنوعة لتلبية احتياجات مختلفة مع ربطها بتسهيلات ائتمانية وقروض ميسرة لتشجيع الأفراد على الحفاظ على علاقة مستقرة ومثمرة.
- 7- توأصلاً مع المقترحين (1) و (6): لزيادة قاعدة المودعين يجب التركيز على تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية ونشر الثقافة المالية، ويتطلب هذا توسيع البنية التحتية المصرفية عن طريق زيادة الفروع وأجهزة الصراف الآلي بالتوازي مع الاستثمار المكثف في الخدمات المصرفية وتطبيقات الدفع الإلكتروني لتسهيل المعاملات اليومية وتقليل الاعتماد على النقد المتداول، كما يساهم توطين الرواتب في دمج المزيد من الأفراد بالقطاع المصرفي وعلى المدى الطويل يعد نشر الثقافة المالية والوعي المصرفي أمراً حيوياً لتغيير السلوكيات الادخارية السائدة وتوجيه المدخرات نحو القنوات المصرفية المنظمة.
- 8 - لزيادة الودائع المصرفية من الضروري استغلال الاستقرار السياسي لتحويل ثقة الأفراد إلى ثقة مؤسسية ومصرفية عن طريق تطبيق إصلاحات شاملة، هذه الإصلاحات تشمل تعزيز ضمان الودائع وإصلاح القطاع المصرفي ومكافحة الفساد، فضلاً عن خلق بيئة استثمارية مستقرة لجذب كسب رؤوس الأموال المهاجرة، وهذه الإجراءات مجتمعة ستحفز الأفراد (المواطنين) والمستثمرين على إيداع أموالهم في المصارف المحلية.

المصادر

أولاً: التقارير الرسمية

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2005-2024).
- البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية: الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب – العراق (2005-2024). تم الاسترجاع من <https://info.worldbank.org/governance/wgi/>

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

- مرشد، محمد فايز (2018) دراسة العوامل المؤثرة على جذب واستقطاب الودائع المصرفية: حالة تطبيقية على عملاء المصارف التجارية الخاصة في سوريا، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، المعهد العالي لإدارة الأعمال، سوريا.

ثالثاً: البحوث والدراسات

- أبو خطوة، يونس علي أمية وابو خزام، طارق محمد سالم (2023). أثر عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية للفترة من (1980-2019)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-المانيا، العدد (27).
- الجحيش، عبد الكاظم فائق وهيب والوكيل، تيسير معلى (2025). تأمين الودائع المصرفية في العراق – بحث تحليلي في عينة من المصارف العراقية المنضمة في شركة ضمان الودائع المصرفية، مجلة دجلة للعلوم الانسانية، جامعة دجلة، المجلد (8)، العدد (1).
- الريثي، عبدالله يحيى علي (2021). دراسة قياسية لمحددات الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية السعودية، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد (2)، العدد (16)،
- التشوي، أسامة البشير و البصير، أنور عبدالكريم (2023). أثر الإنفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا: دراسة قياسية، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الأكاديمية الإفريقية للدراسات المتقدمة، ليبيا، المجلد (2)، العدد (3).
- الكعبي، علي أحمد فارس و نعمة، أسماء هادي (2019). أثر تغيرات سعر الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع: دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة 2004–2017. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء المجلد (15)، العدد (60).
- المولى، عبدالستار رائف حسن (2023). قياس وتحليل أثر أسعار الفائدة طويلة الأجل على الودائع المصرفية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2004-2022)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (18)، العدد (69).
- شهاب، خالد ارحيل وآخرون (2021). قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في الصين للمدة 2000-2019، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، المجلد (2)، العدد (2).
- طه، حسام الدين وخلف، حسن زيدان (2021). قياس وتحليل أثر الناتج المحلي الإجمالي على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 1990-2018، مجلة دراسات الأعمال والإدارة، مركز الكندي للبحوث والتطوير، المملكة المتحدة، المجلد (3)، العدد (2).
- عبدالرضا، اسعد طارش (2024). العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (68).
- ناشور، إلهام خزعل (2021). تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد (17)، العدد (25).
- ندير، زمامش (2024). اشكالية تطبيق الاحتياطي الالزامي كآلية رقابة قانونية على ودائع البنوك الإسلامية، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس-بريكة، الجزائر، المجلد (7)، العدد (2).
- نصرالله، مصطفى حسن مصطفى و صدقه، ريشار ميلاد (2023). الكثافة المصرفية وعلاقتها في تعزيز حجم الودائع المصرفية: بحث تحليلي للقطاع المصرفي العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، عدد خاص.

- يوسف، أحمد أحمد محمد (2020). العوامل المحددة لسلوك الودائع في سوق النقد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة (الإسماعيلية)، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد (11)، العدد (3).

رابعاً: الكتب

- مجدي، نرمين (2021). مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (19)، صندوق النقد العربي، أبوظبي – الإمارات.

المصادر باللغة الانكليزية

First: Journal, Periodical, and Thesis

- Abuseridze, G. (2020). Political stability and trade agreements. Bulletin of the Georgian National Academy of Sciences, Volume (14), Issue (4), Georgian National Academy of Sciences, Georgia.
- Al-Smadi, M. O., and Abed, S. (2021). Reserve Requirements and Bank Deposits: Evidence from Jordanian Banks. Journal of Economics and Sustainable Development, Institute for Social and Economic Research and Training (IISTE), Kenya, Volume (12), Issue (5).
- Briggs, A. C. (2025). Reserve Requirement and Loan to Deposit Ratio of Commercial Banks in Nigeria, World Journal of Finance and Investment Research, International Institute for Advanced Research and Development, Volume (9), Issue (9).
- Chand, S. A. (2024). Determinants of bank deposit in a small economy's banking sector. Arabian Journal of Business and Management Review, British University, United Arab Emirates, Volume (37), Issue (6).
- Hendika, K. M., and Setyowati, E. (2022). Analysis of the effect of credit interest rates, gross domestic product, and inflation on domestic investment in Indonesia in 2000–2021. International Journal of Islamic Economics, Volume (4), Issue (1), Center for Islamic Economics and Finance Studies, Muhammadiyah University of Surakarta, Indonesia.
- Islam, Muhammad Ariful (2013). Impact of inflation on import, International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, Science Publishing Group (based in New York, NY), Volume (1), Issue (6).
- Khoirina, Y. L., Farida, Y., and Hafiyusholeh, M. (2025). Impact of Inflation, Interest Rates, and Money Supply on Deposit Funds, Economics Development Analysis Journal, Universitas Negeri Semarang (UNNES), Indonesia, Volume (13), Issue (4).
- Nasrin, F. (2023). An empirical analysis of macroeconomic and bank specific factors ascertaining bank deposit: A study on Bangladesh. International Journal of Economics and Financial Issues, EconJournals, Turkey, Volume (13), Issue (3).
- Naula, F., Zamora, C., and Gomez, K. (2025). The Influence of Bank Loans and Deposits on Ecuador's Economic Growth: A Cointegration Analysis. International Journal of Financial Studies, (Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Switzerland, Volume (13), Issue (76).
- Sabe, N. (2017). Determinants of savings in ASEAN countries (Master's thesis). KDI School of Public Policy and Management, Sejong, South Korea.
- Venâncio de Vasconcelos, M. (2020). Political stability and bank flows: New evidence. Journal of Risk and Financial Management, Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Switzerland, Volume (13), Issue (47).

Second: Books

- Dahlquist, J. and Knight, R. (2022). Principles of Finance, RICE university, Texas, USA

الملحق البيانات الأولية للدراسة في العراق للمدة (2005-2024)

الاستقرار السياسي	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	الاحتياطي الإلزامي (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	معدل التضخم	سعر الفائدة	الودائع المصرفية (مليون دينار)	السنوات
-2.69	2.6	2,965,526	103,551,403	36.96	8.5	10,769,995	2005
-2.83	3.4	4,078,106	109,389,941	53.23	8.5	16,928,295	2006
-2.77	3.7	12,084,441	111,455,813	30.91	13.6	26,188,926	2007
-2.47	5.1	19,993,802	120,626,517	2.7	12.2	34,524,959	2008
-2.17	4.4	9,416,761	124,702,075	-2.8	10.12	38,582,477	2009
-2.24	5.3	7,155,093	132,687,029	2.44	8.18	47,947,232	2010
-1.85	6.4	7,814,853	142,700,217	5.6	7.85	56,150,094	2011
-1.93	7.2	8,624,023	162,587,533	6.09	7.87	62,005,935	2012
-2.01	7.6	9,626,882	174,990,175	1.88	7.46	68,855,487	2013
-2.48	7.2	10,576,103	178,951,407	2.24	6.59	74,073,336	2014
-2.25	5.6	9,390,493	183,616,252	1.39	6.19	64,344,061	2015
-2.3	5.2	8,707,551	208,932,110	0.56	6.1	62,398,733	2016
-2.3	6	6,505,171	205,130,067	0.18	5.86	67,048,631	2017
-2.52	6.8	10,409,660	210,532,887	0.37	5.87	76,893,927	2018
-2.61	7.1	9,580,388	222,141,230	-0.2	5.32	82,106,425	2019
-2.47	4.9	9,193,395	195,402,550	0.57	5.48	84,924,168	2020
-2.38	7.3	11,014,941	198,496,541	6.04	5.47	96,071,378	2021
-2.41	9.1	12,803,677	213,490,487	4.99	5.7	129,083,322	2022
-2.41	7.6	18,644,851	207,223,350	4.5	5.41	133,498,628	2023
-2.37	8.2	20,886,523	211,906,304	2.6	5.38	122,883,304	2024

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

1. البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2005-2024).
2. البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية: الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب – العراق (2005-2024).